الأبعاد العاطفية لمناطق الجريمة الحضرية :

نحو الجغرافيا النفسية لمناطق المشاكل الحضرية

واين ك. د. ديفيز، كالجاري

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

مقدمة

على الرغم من أن العديد من الجغرافيين قد ساهموا في الماضي في أدبيات الجريمة ، بما في ذلك نصوص لباحثين مثل جورج-آبي وهاريس (1980) أو هربرت (1982) ، إلا أن مساهمتهم ركزت بشكل كبير على الأنماط المكانية للجريمة وارتباطاتها بالمتغيرات الاجتماعية ، والارتباطات البيئية - سواء كانت الظروف المادية أو سمات التصميم - أو وجود المرافق في المنطقة أو عدم وجودها . ومع ذلك ، ما يزال عملهم محدودًا جدًا مقارنةً بالأدبيات الواسعة التي تناولت الجريمة والانحراف لدى علماء الاجتماع وعلماء الجريمة وعلماء النفس ، ومن الغريب أن قلة من الجغرافيين طبّقوا نظريات الجريمة العديدة على دراساتهم ، مثل تلك الموجزة في الكتب الأساسية لبيلفري (1980)، وهاغان (1985)، أو مونسي وماكلولين (2001). وينطبق هذا بشكل خاص على الأفكار التي تفسر سبب ميل الأفراد إلى الجريمة ، مثل الأفكار القديمة عن التحييد (سايكس وماتزا 1957) وضبط النفس (جوتفريدسون وهيرشي 1990)، أو النظريات الأحدث مثل نظرية الضغط العام (أجنو 1999) والعقلنة (فوناجي 2003؛ هوفر 2003).

في مراجعة شاملة حديثة للأدبيات المتعلقة بالجريمة ، مع التركيز بشكل خاص على فرنسا وسويسرا ، انتقد راسين (2002) النهج التقليدي للجغرافيين الذين ساهموا في دراسة الجريمة . وجادل بأن دارسي أنماط الجريمة قد أمضوا وقتًا طويلًا في محاولة إيجاد عوامل ارتباط مكانية للجريمة ، مثل الحرمان الاجتماعي (بوث 1894؛ سامبسون وغروفز 1989؛ فيسي وميسنر 1999) أو الاضطراب الاجتماعي والانحلال الاجتماعي (دوركهايم 1951؛ ميرتون 1938، 1957؛ شو وماكاي 1942؛ باساس وأغنيو 1997) . وبدلًا من ذلك ، جادل بأن هناك حاجة إلى التركيز بشكل أكبر على القضايا الإدراكية ، ليس فقط حول كيفية تفكيرنا في هذه المناطق ، ولكن أيضًا حول تصورات ومواقف سكان مناطق الجريمة . يقول : "نحن بحاجة إلى دمج تحليل مشاكل وأسباب العنف مع أنظمتنا الإدراكية . هذا من شأنه أن يسمح لسكان هذه الأحياء - إلى جانب سكان المدينة الآخرين - بالانخراط فيما يرقى إلى تفسير جديد لواقعهم... تُضفي هذه الأنظمة الإدراكية المعنية على المدينة معانٍ رمزية..." (راسين 2002: 587).

تركز هذه الورقة البحثية فقط على الحاجة إلى تحسين النهج الإدراكي لدراسة مناطق الجريمة . كما أوصى راسين ، ما يمكن وصفه شعبيًا بالجغرافيا النفسية لمناطق الجريمة . قد يكون هذا ذا أهمية خاصة اليوم بعد أن أصبح من المسلّم به أن العديد من الأفعال الإجرامية ضد الأشخاص تمثل ما يبدو أنه أفعال لا معنى لها وغالبًا ما تكون غير متعمدة ، في حين أن الكثير من أدبيات علم الإجرام تبحث عن تفسيرات عقلانية تتماشى مع النهج العلمي . من المؤكد أن هناك العديد من الدراسات في الجغرافيا البشرية والبيئة التي تقترح مفاهيم مثل "مناطق الخوف" (توان 1977) أو مشاعر أخرى حول مناطق الجريمة . بالإضافة إلى ذلك ، هناك العديد من الدراسات الإثنوغرافية التي ألقت الضوء على معرفتنا بهذه المناطق ، وخاصة الدراسات التي تتناول ما يُعرف بثقافة الشارع في مناطق الأحياء الفقيرة في وسط المدينة اليوم (أندرسون 1978أ، 1978ب، 1998). لكن النهج الوصفي الذي تتبعه البحوث الإثنوغرافية يعني أن معظم الدراسات تُركز

بوضوح على مشاعر وسلوك الأفراد في المناطق المدروسة تحديدًا ، بدلًا من مقارنة عدة مناطق بحثًا عن سمات مشتركة يمكن تعميمها في مفاهيم قابلة للقياس، مثل النهج الكمي الذي تبناه علماء النفس المجتمعي، مثل أنغر ووانِدرزمان (1985)، في دراسات الأبعاد المعرفية والعاطفية للتمايز المجتمعي .

ما يزال هناك جدل كبير حول أنواع هذه الأبعاد ونطاقها ، لأن معظم دراسات علماء النفس تُجرى على الأفراد ، وليس على المجموعات في المنطقة . لكن بعض الجغرافيين استكشفوا هذا النهج كونه امتدادًا لمقاييس علم البيئة العاملي (ديفيز 1984) وحاولوا تعريف وقياس نطاق الأبعاد المعرفية والعاطفية في المناطق المجتمعية بمعنى متعدد الأبعاد ، بدلًا من متغير واحد (ديفيز، تشان وتاونشند 1999؛ ديفيز وتاونشند 1999؛ تاونشند 2002). وهذا يتناقض مع الممارسة السابقة المتمثلة في تحديد ودراسة الأبعاد العاطفية الفردية كمفاهيم مفردة فقط ، مثل المشاعر أو الرمزية ، كما هو الحال في أدبيات علم البيئة الحضرية الكلاسيكي . ويأتي المزيد من الدعم لدراسة المجال العاطفي من الأوراق البحثية الحديثة التي أجراها أندرسون وسميث (2001) وكذلك بوشيه وراسين (2002)، وكلاهما يدعو إلى مزيد من الاهتمام بالمجال العاطفي في الجغرافيا .

ومع ذلك ، يجب ألا ننسى وجود أدبيات طويلة ، وإن كانت متقطعة ، تتناول مثل هذه القضايا في الجغرافيا ، كما يوضح عمل بورتيوس (1986) . تُسهم هذه الورقة البحثية في تنامي الاهتمام بالمجال العاطفي من خلال الجمع بين الدراسات السابقة للمجالات المعرفية-العاطفية في المناطق المجتمعية وتلك الخاصة بمناطق الجريمة . ويتمثل سؤالها الرئيسي في تحديد ما إذا كان من الممكن افتراض مجموعة مميزة من الأبعاد المعرفية-العاطفية لمناطق الجريمة ، بناءً على الأدبيات الموجودة ، والتي ينصب التركيز على المناطق التي ترتفع فيها مستويات الجريمة ضد الأشخاص والممتلكات ، بالإضافة إلى السلوكيات العدوانية والمعادية للمجتمع .

هل مناطق الجريمة مناطق ذات طابع عاطفي فريد؟

الجريمة بحد ذاتها ظاهرة اجتماعية مبنية ، وغالبًا ما تكون موضع خلاف ، وتعتمد على تعريف الدولة لبعض أنواع السلوكيات بأنها معادية للمجتمع . وهذا يُسهّل التمييز بين المفاهيم والتفسيرات التقليدية التي نوقشت أعلاه ، سواءً فيما يتعلق بمحتوى المنطقة ، أو أفكار الحرمان الاجتماعي ، أو الظروف السلوكية مثل التفكك الاجتماعي . وكما هو الحال في نطاق الأبعاد العاطفية المقترحة للمناطق المجتمعية (ديفيز 1995؛ ديفيز وتاونسند 1999) ، فإن أبعاد التباين المحددة أدناه قد تكون أكثر أو أقل قوة ، وقد تكون أكثر أو أقل حضورًا في مناطق مختلفة . وبالتالي ، قد يكون هناك تركيبات لا حصر لها ، اجتماعية ويعاقب عليها القانون.

لا تختلف هذه التعريفات باختلاف الولايات القضائية وعبر الزمن فحسب ، بل إن قياس الأفعال الإجرامية محفوف بالصعوبات نظرًا لعدم الإبلاغ عن الكثير منها وخضوعها لتسجيل متفاوت ودرجات متفاوتة من النجاح في العثور على الجناة (نيومان 1999؛ هربرت 2002) . على الرغم من أن هذه المشاكل قد تجعل من الصعب تحديد المدى الحقيقي للجريمة ، إلا أن بعض المناطق بها تركيزات كافية لتعريفها من خلال وجود الجريمة وحده . على الرغم من أن تفسيرات هذه التركيزات واستمرارها غالبًا ما يربطها الجغرافيون بالعوامل التفسيرية التقليدية للبنية الاجتماعية للمناطق ، مثل الحرمان الاجتماعي أو الفوضى الاجتماعية ، كما هو موضح أعلاه ، إلا أنه يُقال إنه ينبغي إعطاء أهمية مماثلة لمواقف ومشاعر الناس في هذه المناطق .

هذا ينقل اهتمام البحث في مناطق الجريمة إلى دراسة الأبعاد العاطفية لهذه المناطق - أبعاد مرتبطة بمشاعر ومواقف الناس - داخلها وخارجها . تُعد هذه المواقف جزءًا مهمًا مما عده ميلر (1958) وسوتل

(1968) وفيشر (1976) ثقافة فرعية ، أو أسلوب حياة مميز في هذه المناطق ، يختلف عن المجتمع المضيف الرئيسي . وبالتالي ، فهي تُكمل الخصائص الاجتماعية المميزة للناس في العديد من هذه المناطق - وتحديدًا ظروفهم المادية وسلوكهم - بالمواقف التي يتبناها سكانها . أدت مراجعة الأدبيات من الدراسات الإثنوغرافية والإحصائية في علم الإجرام ، المرتبطة بمراجعة راسين (2002) الخطابية لاختلافات الجريمة ، إلى استنتاج مبدئي مفاده أنه يمكن تحديد ما لا يقل عن عشر خصائص ارتفاعية مختلفة جدًا للأشخاص في هذه المناطق ، ويمكن ربط العديد منها بنظريات السلوك الإجرامي القائمة . وتُقترح هذه الخصائص كأبعاد مميزة ، أو مصادر منفصلة للاختلافات في المواقف ، والتي تلخص ما يمكن تسميته بالجغرافيا النفسية لمناطق الجريمة أو الجنوح المرتفعة .

وتُلخص هذه الخصائص في هذه المراجعة على أنها "تضاريس" ذات طابع عاطفي مختلف ، بدلاً من "مناطق أو مظاهر طبيعية" ، وذلك ببساطة لأن هذه المصطلحات الأخيرة غالبًا ما ترتبط بالأشكال المادية . كذلك ، يبدو إدخال مصطلح جديد أكثر فائدة في لفت الانتباه إلى اختلاف أساس المجال العاطفي لمصدر التمييز بين هذه الأبعاد المفترضة ، مما يؤدي إلى ظهور أنواع مختلفة تمامًا من مجالات الجريمة . ومع ذلك، يجب التأكيد على أن درجة الفصل والترابط بين هذه الأبعاد ما تزال مؤقتة . في الواقع ، قد يتبين ، من خلال الاختبارات التجريبية ، أن بعض هذه الأبعاد تتكون من أبعاد فرعية ، بينما قد تكون هناك أبعاد أخرى ما تزال بحاجة إلى عزل.

(T1)**تضاريس القصور الاجتماعي**.

بالمقارنة مع المجتمع المضيف الذي يعيش فيه هؤلاء الأشخاص ، يفتقر معظم سكان هذه المناطق إلى المهارات والتعليم والنجاح السابق في الحياة ليكونوا ناجحين في بقية المجتمع . على الرغم من أن هذه هي الخصائص المرتبطة بالحرمان الاجتماعي ، إلا أن المشكلة تتجاوز الظروف المادية ، ولكن يمكن تفسيرها من خلال التوزيع التفاضلي للمكافآت في المجتمع المألوف جدًا في النظرية الماركسية . يمكن أن تعني هذه الظروف أيضًا أن معظم الناس في المنطقة لديهم مستويات منخفضة من التقدير الشخصي وتقدير الذات ، غالبًا ما يقترن ذلك بانخفاض كبير في تقدير الذات ، والذي غالبًا ما ينتقل إلى الأجيال اللاحقة من خلال سوء التربية .

علاوة على ذلك ، يكون لدى الأفراد أهداف قليلة ومحدودة عادةً للمستقبل ، أو أغراض قليلة في الحياة ، وآليات تكيف أو أنظمة دعم هشة للغاية عندما تظهر المشاكل حتمًا . هذا يجعل العديد من الناس عرضة للسلوك طرق الهروب التي يبدو أنها توفر أملًا في التخفيف ، مؤقتًا على الأقل ، من خلال الكحول ، المخدرات والأنشطة غير القانونية ، في محاولة لتحسين وضعهم - على الرغم من أن ليس جميعهم يسلكون هذا المسار . غالبًا ما تؤدي المشاركة في مثل هذه السلوكيات إلى تفاقم وضعهم ، حيث يؤدي هذا غالبًا إلى إساءة معاملة الذات طبيًا والصراع مع القانون .

(T2) **مناطق اليأس والأهداف المحدودة**.

معظم الناس في مناطق الجريمة هذه غير قادرين على تحقيق أهدافهم من خلال الأنشطة المشروعة ، نظرًا لافتقارهم إلى المهارات ومواردهم المحدودة ، سواء في رأس المال الاجتماعي أو المالي . ومن ثم ، غالبًا ما تتسم حالة اليأس وفقدان الأمل بمعظم الناس . وهذا يؤدي إلى قبول الوضع القائم مع توقع ضئيل لأي تغيير . الحياة في هذه المناطق ، على حد تعبير دوبيت (1987)، هي "صراع ضد الصعاب"، حيث بالكاد يبقون على قيد الحياة في التيار الرئيسي للمجتمع ، مما يتركهم مهمشين . وهو ما أسماه حالة من اليأس (راسين 2002). إما أن الناس ليس لديهم أهداف ، أو أهداف يصعب تحقيقها ، بالنظر إلى مهاراتهم وقدرتهم

على العمل لتحقيقها والظروف التي يعيشون فيها . توقعات منخفضة بشأن قدرتهم على تغيير وضعهم الحالي أو المنطقة التي يعيشون فيها - بأنفسهم أو مع الآخري ن. هذا يعني أن غالبية السكان لديهم شعور ضعيف بالتمكين ، وبقدرتهم على تغيير البيئة التي يعيشون فيها ، مع فرص قليلة للانتقال إلى مكان آخر.

(T3)**بيئات الإقصاء والتمييز**.

كثيرًا ما يُوصم الأفراد في هذه المناطق ويُصنفون من قِبل الغرباء - بشكل غير رسمي بقرارات فردية ، أو رسميًا من قِبل الشرطة أو وسائل الإعلام - بسبب المستويات العالية المتصورة من الفظاظة والجريمة في المنطقة وظروف الحرمان الاجتماعي . بالإضافة إلى ذلك ، فإن الوجود المتكرر (وليس الحتمي دائمًا) لتركيزات عالية من مجموعة عرقية واحدة أو أكثر محرومة يزيد من درجة الانفصال . غالبًا ما تؤدي هذه الظروف إلى انخفاض مستويات الاتصال مع الغرباء ، وحتى إلى معاملة سيئة من قِبل أفراد المجتمع السائد الذين لا يرغبون في الاختلاط أو الارتباط بسكان هذه المناطق .

النتيجة هي شعور بالاستبعاد من بقية المجتمع ، نظرًا لقلة فرص العمل أو الاتصالات الاجتماعية مع الغرباء ، والشعور بالتمييز ضدهم ، مما يعزز درجة فصل السكان . وعادةً ما يؤدي ذلك إلى مشاعر الاغتراب عن المجتمع المضيف ، والاستياء من أعضائه . وغالبًا ما يُعبَّر عن هذا الاستبعاد في سياقين ماديين . من الناحية المكانية ، تقع العديد من هذه المناطق إما في مواقع نائية - لأنها محيطية أو غير متصلة جيدًا من حيث النقل ، مثل المجمعات السكنية العامة في المملكة المتحدة أو الضواحي الفرنسية - أو لأن الجدران شُيِّدت عمدًا لعزل هذه المناطق عن المناطق المجاورة . وفي سياق "الاحتياجات الأساسية"، عادةً ما تعاني هذه المناطق من نقص في الخدمات الطبية والتجزئة والاجتماعية، لأن عددًا قليلًا من مقدمي هذه الخدمات من القطاع الخاص يرغبون في العمل في مثل هذه المناطق ، نظرًا للخوف من الجريمة وانتشارها .

قد يكمن الاستثناء في المرافق العامة ، أو في الخدمات المرتبطة بأنشطة غير قانونية أو شبه قانونية ، والتي غالبًا ما تتسامح معها قوات القانون والنظام من خلال التفرقة في تطبيق القانون . ويكمل شعور المقيمين بالاستبعاد النظرة السلبية التي ينظر بها الغرباء إلى هذه المناطق ، مما يزيد من شعورهم بالانفصال أو الاغتراب عن التيار الرئيسي للمجتمع . ويزيد التدفق المتكرر للتقارير السلبية عن هذه المناطق من مختلف التقارير الإعلامية من الرمزية السلبية لهذه المناطق ، مما يعزز مشاعر الإقصاء . ويؤدي التباين بين الظروف التي تشهدها هذه المناطق، مقارنة بالظروف خارجها ، إلى حسد العديد من المقيمين على بواطن الأمور على وضع الآخرين ، سواءً أكان ذلك ثروة أو فرصًا متاحة للأفراد خارج المنطقة ، أو ازدهار المناطق المحيطة بها . قد يكون هذا بالنسبة لمعظم الناس سمة حميدة بسيطة ؛ ولكن بالنسبة للبعض ، يُولّد هذا التباين شعورًا بالغضب تجاه ما يُنظر إليه على أنه مكافآت غير عادلة ومجتمع غير عادل .

وقد يكون هذا ... تشجيعا لهؤلاء الأفراد للبحث عن سبل للوصول ، وإن كانت غير قانونية ، إلى هذه المكافآت ، والتي غالبًا ما تنطوي على أنشطة "صاغها" المجتمع المضيف على أنها سلوك إجرامي . إن تحول الحسد الحميد إلى استياء نشط يؤدي إلى أفعال إجرامية ، ينطوي على قلب قواعد السلوك المجتمعية القائمة المتعلقة بحقوق الأفراد والممتلكات . قد يكون هذا التحول من المشاعر إلى الفعل ناتجًا عن ، أو يعتمد على ، بعض المجموعات التالية من الأبعاد الارتفاعية.

(T4)**تضاريس الاضمحلال وقبول التدمير**.

تبدو العديد من مناطق الجريمة وكأنها بيئة مهملة ومُخربة ، مليئة بعلامات الاضمحلال والقمامة والكتابة على الجدران . ومع ذلك ، فإن الظروف المادية الفعلية للمنطقة ومظهرها ، بقدر ما هو قبول هذه الظروف ، هو ما يرتبط بالشعور باستحالة إصلاح هذه الظروف . غالبًا ما يعيق الأفراد المنعزلون اجتماعيًا في هذه المناطق التقدم في تنظيف البيئة المحلية . كما أن هناك قلة من النماذج المستعدة للوقوف في وجه

هؤلاء المخربين والمجرمين لإظهار أسلوب حياة أفضل . على أي حال ، بما أن العديد من سكان المنطقة يشعرون بأنهم لا يملكون مصلحة حقيقية فيها ، وليس لديهم ما يخسرونه ، فقد يندفع بعضهم إلى مهاجمتها ، وتدمير الممتلكات والخدمات القائمة ، وخاصة تلك المملوكة للغرباء ، كرد فعل على إحباطات حياتهم .

ومع ذلك ، يجب أن نكون حذرين . قد يكون عدد الأشخاص الذين يُخربون المنطقة قليلًا ؛ فالوضع الطبيعي هو مجرد معالجة الأوضاع القائمة ، بدلًا من محاولة تحسين المنطقة . ولكن بمجرد ظهور بعض علامات التخريب أو حتى نقص الإصلاح ، فإن عجز أو رفض السكان ، سواءً كانوا مُلاكًا أو حكومة ، معالجة هذه المشاكل ، أو تحديد هوية الجناة أو توبيخهم أو حتى توجيه اتهامات لهم ، يبدو أنه يُشجع على سلوكيات مُماثلة ، مما يُنتج دورة من الإهمال المُتزايد، تُسمى غالبًا بظاهرة "النوافذ المكسورة" لأنها تبدأ بهذا الشكل المرئي.

(T5) **تضاريس القلق والخوف**.

إن المستويات العالية من الوقاحة والانحراف والجريمة تضمن أن العديد من سكان هذه المناطق لديهم أيضًا مستويات عالية جدًا من القلق بشأن سلامتهم ، وغالبًا ما يكون لديهم خوف حقيقي من التعرض للسرقة أو الضرب . عادةً ما يكون عدد قليل نسبيًا من سكان المنطقة مُرتكبي جرائم خطيرة ؛ إن سكان المنطقة هم الضحايا الحقيقيون . لذا ، لا يخشى السكان الجرائم فحسب ، بل يشهدون عليها أيضًا . ولأنهم يخشون الانتقام إذا أبلغوا عن الجرائم التي شاهدوها ، فلا يوجد حافز يُذكر لفعل أكثر من مجرد مراعاة الظروف . ورغم أن التركيز على مسألة الخوف هذه قد يُنصب على وجود ما قد يعده معظم الناس جريمة ، إلا أن التعرض اليومي لمستويات عالية مما يمكن وصفه بأفضل صورة بأنه "قلة أدب مع الآخرين" قد يكون هو ما يُمثل أعلى مستويات القلق الحقيقية في هذه المناطق .

هذه أفعال تشمل تعرض الأفراد للتحرش ، يتعرضون للإهانة ، أو الإساءة اللفظية بالشتائم أو السخرية ، أو يتعرضون لسلوكيات ، مثل إلقاء النفايات ، تُسبب إزعاجًا للمراقب . غالبًا ما تُعد هذه التصرفات غير اللائقة بمثابة المراحل المبكرة لسلوكيات أكثر عدوانية تُسبب ضررًا حقيقيًا للأشخاص أو الممتلكات . والنتيجة هي أن العديد من الناس، وخاصة كبار السن والنساء ، يتجنبون مثل هذه المواقف بالبقاء في منازلهم ، وخاصة في الليل . وهذا يُقلل مما قد يُنظر إليه على أنه "مراقبة الشارع" ، وهي مراقبة غالبًا ما تُعد عاملًا مُقللًا للجريمة ، حيث يُمكن تحديد هوية الجناة والقبض عليهم بسهولة أكبر.

قد تُقدم نظرية التعقل المبرر الرئيسي لوجود هذا النوع من البُعد العاطفي في مناطق الجريمة . علاوة على ذلك ، يبدو أن لديها إمكانات كبيرة في اقتراح طرق جديدة للحد من المشاكل الناجمة عن هذه اللامبالاة تجاه الآخرين . على سبيل المثال ، في مرحلة المراهقة ، نادرًا ما تُقضى على الأفعال المعادية للمجتمع ، مثل التنمر، من خلال السيطرة الجسدية . ويمكن تعديلها بفعالية أكبر من خلال توضيح كيفية تأثير سلوكهم المعادي للمجتمع على الآخرين سلبًا ، أو من خلال ضمان شعورهم بالتجارب نفسها .

(T6)**عفوية الأفعال/العواطف**.

من السمات الأساسية للنمو القدرة على التحكم في العواطف والدوافع الإنسانية الأساسية ، بالإضافة إلى تقدير عواقب مختلف الأفعال ، وخاصة استخدام العنف ضد الآخرين . ومع ذلك ، لا يتعلم بعض الأفراد مثل هذا السلوك ، ويكونون أكثر عرضة للقراءة بسرعة دون تفكير، مما قد يؤدي غالبًا إلى العنف ضد الآخرين واتخاذ قرارات متهورة بارتكاب جريمة . جادل كوهين (1955) بأن إحدى السمات الرئيسية للتنشئة الاجتماعية للطبقة المتوسطة هي القدرة على تأجيل الإشباع والتفكير في عواقب الأفعال المتهورة . وهذا يعني أن عفوية الفعل ، أو العواطف التي تؤذي الآخرين علنًا ، مُتحكَّمٌ فيها . يتوازى هذا النوع من السمات مع الطريقة التي يشجع بها آباء الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة الطموحة أطفالهم على تنمية المهارات واجتياز

الامتحانات . ويُنظر إلى هذه الأمور على أنها تُوفِّر جواز سفر للنجاح في المستقبل .ويبدو أن المناطق ذات معدلات الجريمة المرتفعة تتمتع بهذه السمة السلوكية المتمثلة في العفوية العالية في الفعل ، مما يعني أن الأفراد أو الجماعات التي تبدو غير مُهدِّدة أو سلبية قد تتحول فجأة إلى العنف . وقد تتفاقم الخلافات التافهة فجأةً إلى قتل غير مُتعمَّد إذا كانت هناك سكاكين أو أسلحة متورطة .

(T7) **تضاريس اللامبالاة تجاه الآخرين («العقلانية» لفوناجي)**.

جزء مهم من القدرة على العيش معًا في وئام وأمان هو القدرة على إدراك حقوق واحتياجات الآخرين . ومن أهم مشاعر الاختلاف في هذه المناطق الطريقة التي يُبدي بها العديد من سكانها مستويات عالية من اللامبالاة تجاه الآخرين ؛ ليس مجرد الافتقار إلى الروابط الاجتماعية هو ما يُسهم في الفوضى ، بل اللامبالاة الشخصية تجاه الآخرين . صاغ فوناجي (2002، 2003) مصطلح "**التعقل**" لوصف مدى تربية الأفراد على "عدم الإحساس بالآخر" ، أي الاهتمام بحقوق الآخرين أو الانشغال بها . بعض الأفراد لا يُنشؤون اجتماعيًا بهذه الطريقة ، ولا يشعرون بأي اهتمام ، أو لديهم شعور ضئيل بالقلق ، إذا ما تعرض الآخرون للسرقة أو الانتهاك . قد يكون هذا عنصرًا حاسمًا في الانتشار المتزايد لما وصفه راسين (2002) وآخرون بـ"العنف من أجل الذات" أو "العنف بلا مضمون" ، والذي قد يُعزى إلى اللامبالاة تجاه مصير الآخرين نفسها .

(T8) **بيئات تتسم بانخفاض مستوى ضبط النفس** .

كما توجد مستويات منخفضة من ضبط النفس لدى نسبة كبيرة من الناس في المنطقة ، وخاصة أولئك الذين قد يكونون قادرين على السيطرة على الآخرين من خلال سلوكهم العدواني ولامبالاتهم تجاه الآخرين . ومن نتائج ذلك انخفاض احترام حقوق الآخرين أو أصحاب الممتلكات . وهذا يعني أن الأشخاص الذين يتبنون هذه المواقف ، مثل بعض المراهقين المتمردين ، يعتقدون أن حقوق الآخرين يمكن انتهاكها دون عقاب . ويمكن أن يُعزى الأساس المنطقي وراء وجود مستويات منخفضة من ضبط النفس إلى نظريات التحييد وضبط النفس / فرصة الجريمة .

في هذه المرحلة من فهمنا ، ما يزال من غير الواضح ما إذا كان البعد مقياسًا واحدًا . استخدم جراسميك وآخرون (1993) التحليل متعدد المتغيرات على مجموعة من بنود الاستبيان لتوضيح إمكانية تحديد سمات منفصلة عدة كسمات منفصلة . هذه السمات الفردية هي الأنانية ، والغضب ، والاندفاع ، والمخاطرة . وتفضيل النشاط البدني ، والمهام البسيطة على المهام المعقدة . ومع ذلك ، جادل المؤلفون بأن الوصف الأنسب للنتائج هو مقياس عامل أحادي البعد يلخص معظم التباين ، مما يشير إلى أن ضبط النفس كان مسارًا فرديًا للشخصية ، كما اقترحت نظرية جوتفريدسون وهيرشي الأصلية (1990) . وقد أكد فازسوني وآخرون (2001) فائدة هذه السمات ، وأظهروا أنه على الرغم من أن أول عاملين من هذه السمات كانا أفضل منبئين بمعظم الجرائم ، إلا أن الاعتداء كان مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالمخاطرة .

ومع ذلك ، جادل هؤلاء المؤلفون بأنه لا يمكن دمج هذه السمات في مقياس أحادي البعد لضبط النفس ، كما اقترح جوتفريدسون وهيرشي (1990) وجراسماك وآخرون (1993) ؛ بل يمكن تمييز هذه السمات المنفصلة بشكل منفصل ، على الرغم من أنها تجتمع لدى بعض الأشخاص وتجعلهم أكثر عرضة للأعمال الإجرامية . بحثت معظم دراسات الجنوح والعدوان عن طرق اكتساب بعض الأشخاص لهذه السمات . ولكن تجدر الإشارة مرة أخرى إلى أن نظرية فوناجي (2003) الجديدة للنمو العدواني جادلت بعكس ذلك ، أي أن العدوان جزء من الحالة الإنسانية الفطرية ، ولكنه يُكتسب اجتماعيًا لدى معظم الأطفال من خلال آليات تحكم مختلفة ، وخاصة تلك التي توفرها الأمهات مع نمو الناس .

أظهرت دراسات أخرى حول العدوان وجود اتساق جيلي في هذه السمات ، حيث تم تحديد الأشخاص على أنهم الأفراد الذين أظهروا مستويات عالية من العدوانية في سن متأخرة أكثر عُرضةً لمثل هذه السلوكيات في سن مبكرة ، مما يشير إلى أن عملية التعقل لم تكن ناجحة . بالإضافة إلى ذلك ، ما يبدو مهمًا بشكل خاص في تفسير المواقف المختلفة تجاه الجريمة هو الشعور السائد بين العديد من الشباب بأنهم محصنون بطريقة ما من الوقوع في الفخ ؛ ففي النهاية ، غالبًا ما يكون هناك عدد قليل من الأشخاص في منطقة ما على استعداد لتوبيخ الأشخاص الذين يُظهرون سلوكًا معاديًا للمجتمع . قد تكون نماذج أدوار الأشخاص ذوي قيم الطبقة المتوسطة أو الأشخاص ذوي الشعور بالنزاهة أو المعتقدات الدينية قد انتقلت إلى مكان آخر ؛ بينما يتعرض آخرون للتهديد لإسكاتهم . غالبًا ما يثبت خطأ افتراض الحصانة هذا ، حيث يتم القبض على معظم مرتكبي الجرائم . لكن الباب الدوار للنظام الجنائي في بعض البلدان يعني أنه حتى لو تم القبض على المجرمين ، فقد لا يُعاقبون ، مما يزيد من الشعور بالحصانة من أفعالهم .

(T9)تضاريس المواقف المعادية للمجتمع أو التخريبية

تضم مناطق الجريمة أشخاصًا ذوي مواقف تخريبية - أو على الأقل تخريبية فيما يتعلق بالمجتمع المضيف ، لأنهم يعارضونه . وهذا يضمن أن تتكون معايير المنطقة من قيم مختلفة عن بقية المجتمع ، أو أنهم يمتلكون قيمًا معارضة يكونون مستعدين للتعبير عنها والتصرف بناءً عليها في المنطقة ، وليس فقط لقمعها بسبب ضغوط المجتمع المضيف . قد تُصنف بعض هذه القيم على أنها إجرامية من قبل قوى القانون والنظام ، ولكن لا ينظر إليها بالضرورة بهذه الطريقة من قبل السكان الذين قد يستمدون دخلًا أو حتى مكانة من هذه السلوكيات ، على الأقل حتى يتم القبض عليهم من قبل قوى القانون والنظام .

يأتي مصدر دائم للتوتر ضد الأعراف القائمة من تطور سلوكيات غير مقيدة وغالبًا ما تكون معادية للمجتمع لدى بعض الشباب ، وخاصة الذكور ، مما ينتج عنه تسلسلات أجيال من السلوك المقلق . يمكن القول إن تحدي المواقف والسلوكيات السائدة هو دائمًا جزء من عملية طبيعية للنضج المبكر للمراهقين والشباب في سعيهم للتخلص من قيود الأسرة . قد تكون إحدى الطرق هي تبني سلوكيات البالغين بشكل غير قانوني ، مثل شرب الكحول أو التدخين ، أو تحدي المعايير القائمة التي يمكن أن تؤدي إلى مواقف مختلفة عن المعايير المجتمعية القائمة أو حتى تخريبية لها . بالإضافة إلى ذلك ، يمكنهم بالطبع تبني المواقف العامة المناهضة للمجتمع ، وربما العنيفة ، للمجرمين في السكان المحليين بسبب الإعجاب بأنشطتهم ، أو تقليد هذه السلوكيات لكسب القبول والتقدير بين أقرانهم .

قد تكون هذه التمردات الجيلية موجودة في جميع أنحاء المدينة ، ولكن في معظم المناطق ، تؤدي عملية التنشئة الاجتماعية من خلال الأسرة والأصدقاء وأنماط أدوار البالغين والمدرسة إلى القضاء على هذه المواقف . إنها مرحلة مؤقتة من التمرد ، وعادةً ما تتجسد في مواقف تُدرك الحاجة إلى اكتساب مؤهلات تعليمية أو وظيفية . ومع ذلك ، هناك دائمًا أفراد رفضوا فرصة سلوك هذا المسار والانخراط في أعمال إجرامية . سلوكٌ غالبًا ما يكون بحثًا عن الإثارة والتشويق . في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الجريمة وتنتشر فيها الحرمان الاجتماعي ، تقلّ الحوافز المتاحة للشباب المقيمين في هذه المناطق للتطور بهذه الطريقة التقدمية اجتماعيًا ، نظرًا لقلة توقعاتهم بهذا التقدم . وبالتالي، قد يُؤهَّلون للانخراط في سلوك إجراميٍّ بالغ - مما يُظهر أهمية نظريات مثل "السلوك المكتسب" أو "التعلم الاجتماعي" (هاجان 1985) - إذ يبدو أن هذا هو السبيل الوحيد للنجاح المادي داخل المنطقة.

وبالطبع ، قد يكمن طريقٌ ثانويٌّ لغير المتعلمين في البراعة الرياضية أو الموسيقية ، التي تأخذهم خارج المنطقة لتحقيق نوعٍ آخر من النجاح في المجتمع المُضيف . يجب ألا يُخفى التركيز على سكان المنطقة حقيقة أن "اقتصاد" العديد من المناطق ذات معدلات الجريمة المرتفعة غالبًا ما يرتبط بالإيرادات التي يحصل

عليها الغرباء الذين يزورون المنطقة بشكل مؤقت ، للمشاركة في أنشطة غير مشروعة ، مثل الدعارة أو حيازة المخدرات ، أو وسائل الترفيه المحظورة في أجزاء أخرى من المدينة ، وذلك بسبب ضغوط سياسية أو اجتماعية . من الواضح أن هؤلاء الأفراد يشاركون في ثقافة فرعية من المعارضة لجزء على الأقل من حياتهم - "الحياة الثانية" التي حددها بريسيدي (2000)؛ وهذا يمثل عنصرًا مهمًا في الحفاظ على هذه المناطق.

(T10) **تضاريس الولاء والاحترام لجماعة الأقران (العصابات).**

لاحظ راسين (2002) أن أحد الاحتياجات الشخصية المهمة لمعظم الناس هو عنصر "الاحترام أو التقدير من قبل الآخرين" . يفتقر العديد من الأشخاص في مناطق الجريمة إلى الاحتياجات الإنسانية الأساسية المتمثلة في التقدير والاحترام من الآخرين ، نظرًا لقلة إنجازاتهم وروابطهم الاجتماعية المحدودة من خلال الأسرة أو المؤسسات مثل المدارس . لذا ، تُحجب الوسائل المعتادة لتحقيق الاحترام ومستقبل أفضل في المجتمع الأكبر، نظرًا لانخفاض مستوياتهم التعليمية أو المهارية ، باستثناء عدد قليل من الأفراد في مجال الرياضة أو الموسيقى . غالبًا ما يتم توفير نظام الدعم المفقود من خلال مجموعات الأقران غير الرسمية غير الخاضعة للرقابة ، والتي يمكن عدها عصابات رسمية . تقع هذه المجموعات خارج الهياكل الرسمية أو المقبولة للمجتمع المضيف ، وقد تعارضها بسبب أنواع القيم التخريبية التي نوقشت أعلاه.

تُوفر عضوية هذه العصابات مشاعر التعلق أو الانتماء لأعضاء آخرين في المجموعة : كما أنها تُوفر شعورًا بالإثارة من خلال نشاط العصابات ، وخاصة السرقة ، وغالبًا العنف . تستطيع هذه المجموعات وضع قواعد سلوكية خاصة بها ، خاصة في ظل ظروف تمرد المراهقين ، أو على الأقل التشكيك في الأعراف المجتمعية . في سياق السلوك المعادي للمجتمع وقلة القيود ، ليس من المستغرب أن تكون بعض هذه المجموعات عرضة للجريمة والعنف ، أو على الأقل للسلوكيات المعادية للمجتمع التي توفر عنصر المخاطرة ، بالإضافة إلى الإنجاز الذي قد يكون غائبًا في بقية حياة هؤلاء الأعضاء . قد توفر هذه السلوكيات أيضًا إمكانية الوصول إلى الممتلكات ، من خلال السرقة ، والتي لا يمكنهم الحصول عليها بطريقة أخرى . مثل هذا السلوك ، أو بالأحرى الموافقة عليه بالمعنى السلوكي ، وقد تُشكّل هذه الأنشطة تحديًا للأعضاء الحاليين أو الجدد من خلال بعض "طقوس الانتماء" : فهي إما تُقدّم إثارةً من خلال التخلص من قيود المجتمع ، أو قد تُصمّم لإثبات أن الوافدين الجدد إلى المجموعة ينتمون إليها ، وبذلك ، يحصل المشاركون على الاحترام من خلال المشاركة في هذه الأنشطة.

على الرغم من أن الأبعاد المقترحة يُمكن عدها مصادر مستقلة للتمييز ، إلا أنه يجب التأكيد على أن هذه الأبعاد السلوكية تبدو وكأنها كما أوضح أندرسون (1998: 102) هذه النقطة بإيجاز: "معظم الناس في مجتمعات المناطق الداخلية من المدن ليسوا مهتمين تمامًا بقواعد (الشارع) . ولكن أقلية كبيرة من شباب الشوارع المتشددين الذين يتعين عليهم الحفاظ على القواعد من أجل ترسيخ سمعتهم لأنهم لا يملكون - أو يشعرون أن لديهم - سوى القليل من الطرق الأخرى لتأكيد أنفسهم ." النتيجة هي تنشئة بعض الناس ، وخاصة الشباب ، على مجموعة جديدة من المعايير، تتضمن التخلص من الشعور بالذنب الناتج عن التمسك بمواقف أخرى ، لذا قد تكون نظرية التحييد ونظرية التعلم الاجتماعي تفسيرات ذات صلة .

على الرغم من أنه من المعروف منذ زمن طويل أن أعضاء العصابات أكثر عرضة من غير الأعضاء لارتكاب أنواع مختلفة من الجرائم ، إلا أنه تجدر الإشارة إلى دراسة ثورنبيري وآخرين (1993) التي تُظهر أن 21% فقط من أفراد العصابات كانوا أعضاءً في المجموعة في جميع الفترات الزمنية الثلاث التي خضعت للدراسة . هذا لا يُظهر فقط الارتباط المؤقت للعديد من الأشخاص بهذه المجموعات ، مما يُوفر عنصرًا عرضيًا آخر في سلوك الجريمة ، بل أدى أيضًا إلى استنتاج مهم مفاده أن «المشاركة في العصابة عامل أكثر

أهمية في توليد الانحراف من نوع الشخص الذي يُجند للانضمام إلى العصابة» (المرجع نفسه: 83) . قد ينشأ بعض الأطفال ، الذين عانوا من الرفض والازدراء العنصريين من المجتمع السائد ، وتظاهروا بهما ، واستوعبوهما ، في مواقف يتعلمون فيها التعبير عن مواقف سلبية تجاه المجتمع الأكثر تقليدية .

ومع نضجهم ، سيستثمرون أنفسهم ومواردهم العقلية الكبيرة فيما يمكن تسميته "ثقافة معارضة" للحفاظ على أنفسهم والحفاظ على قيمتهم الذاتية ، ولكن أيضًا احترامهم لذاتهم من الآخرين . هذه هي القيم التي تحظى باحترام وموافقة أقرانهم ، مع قلة من الجيران أو القوى الخارجية القادرة على التدخل . علاوة على ذلك ، من المهم ملاحظة أن هذه العصابات يمكن أن توفر الإثارة التي يتوق إليها الكثيرون ، من تحدي الآخرين ، أو التفوق على القانون. غالبًا ما تكون هذه العصابات إقليمية للغاية ، ولها "مناطق نفوذ" محددة لا ينتهكها الآخرون إلا مع خطر العنف ، والتي قد تكون مميزة بعلامات أو علامات العصابات . إن التمسك بهذه "الأوطان" الصغيرة في أجزاء معينة من المدينة يمنحهم هوية إضافية ، غالبًا ما تتعزز بالتنافس مع العصابات في أجزاء أخرى من المنطقة أو مع الغرباء . فـ"أوطانهم" ، مهما كانت فقيرة ومُخربة ، توفر لهم ملاذًا آمنًا وهويةً بين أقرانهم ، ما كان للكثيرين أن يحصلوا عليها لولا ذلك .

تنجم هذه المشاعر، من نواحٍ عديدة ، عن كونهم ضحايا ظلم مجتمعي ، سواءً من الآخرين في منطقتهم ، أو بشكل أعم عن توزيع المكافآت والسلطة في المجتمع . وهذا يُنتج مواقف سلبية تجاه وضعهم ، على الرغم من أن البعض قد يمتلك الشجاعة والموارد اللازمة للهروب من المحرومين . غالبًا ما تُهيمن الظروف الاجتماعية غير المنظمة على هذه المناطق . في المقابل، تُمثل الأبعاد المرتبطة بعفوية الأفعال – العواطف ، واللامبالاة تجاه الآخرين ، وضعف أو محدودية ضبط النفس أو ضبط النفس في السلوك ، والموافقة على القيم المعادية للمجتمع أو التخريبية ، والولاء والاحترام لعصابات الأقران - مواقف تتعارض بوضوح مع المعايير العامة السائدة في بقية المجتمع في معظم المدن الغربية ، ويمكن ربط العديد منها بنظريات مقترحة لتفسير السلوك الإجرامي الفردي .

نظرًا لوجود قيود قليلة على أفعالهم، وتنشئة اجتماعية محدودة لما يمكن عده "سلوكًا جيدًا" ، ولكن التنشئة الاجتماعية العالية والتعرض للسلوك "السيئ" من مجموعات الأقران غير الخاضعة للرقابة ، فهذا يعني أن بعض سكان مناطق الجريمة معرضون لما يصفه عامة السكان بالسلوكيات المعادية للمجتمع ، بل وحتى الإجرامية . وهذا يُمكّنهم من كسب الاحترام الشخصي والموافقة من أقرانهم من خلال تجاهل المعايير التقليدية . إنهم يتجاهلون حقوق الآخرين أو يقللون من شأنها . لديهم قيود قليلة على سلوكهم ، وغالبًا ما يتصرفون باندفاع ، دون تبرير العواقب طويلة المدى لأفعالهم . قد يكون الأشخاص الذين لديهم هذه المواقف أقلية في مناطق الجريمة هذه ، لكنهم أكثر عرضة للهيمنة على جيرانهم الذين يتبنون المواقف السلبية الموصوفة أعلاه وإيذائهم ؛ فهؤلاء الأخيرون لا يملكون الموارد الشخصية أو المعتقدات أو أنظمة الدعم اللازمة لمواجهة المواقف التي يمكن أن تؤدي إلى سلوكيات تخريبية محتملة أو إلى الجريمة .

للإشارة إلى الظروف التي تؤدي إلى سلبية السكان ، مما يؤدي إلى عدم رغبة ، أو ربما حتى عجز، معظم سكان هذه المناطق عن تحسين وضعهم المعيشي واغتنام فرص إحداث التغيير فيها . وتنجم هذه المشاعر، من نواحٍ عديدة ، عن كونهم ضحايا الظلم المجتمعي ، إما من الآخرين في منطقتهم ، أو بشكل أعم من توزيع المكافآت والسلطة في المجتمع . وهذا يُنتج مواقف سلبية تجاه وضعهم ، على الرغم من أن البعض قد يمتلك القوة والموارد اللازمة للهروب من الحرمان . وغالبًا ما تُهيمن الظروف الاجتماعية غير المنظمة على هذه المناطق . في المقابل، تُمثل الأبعاد المرتبطة بعفوية الأفعال – العواطف ، واللامبالاة بالآخرين ، وضعف أو محدودية ضبط النفس أو ضبط النفس في السلوك ، وقبول القيم المعادية للمجتمع أو التخريبية ، وولاء واحترام مجموعات الأقران – العصابات ، مواقف تتعارض بوضوح مع المعايير العامة السائدة في

بقية المجتمع في معظم المدن الغربية ، ويمكن ربط العديد منها بنظريات مقترحة لتفسير السلوك الإجرامي الفردي.

استنتاجات

طوّرت هذه الدراسة بعض الحجج المستخدمة في محاولة سابقة لتحديد الأبعاد العاطفية المميزة للمناطق المجتمعية (دافيز ١٩٩٥؛ دافيز وهربرت ١٩٩٣؛ دافيز وتاونشند ١٩٩٩) من خلال توسيع نطاق المجال المكاني محل الاهتمام ليشمل مناطق الجريمة . جادل بأن سمات المجال العاطفي التي افترضناها أعلاه لمناطق الجريمة تُضفي على هذه الأماكن طابعًا مميزًا ، تمامًا مثل تلك التي تأتي من الأوصاف المكانية التقليدية القائمة على مؤشرات الحرمان الاجتماعي ، والفوضى الاجتماعية ، أو عيوب التصميم ، والحرمان من المرافق (لاجرانج 1999). من الواضح أن أبعاد المجال العاطفي هذه تُضيف إلى الاختلافات الهائلة بين هذه المناطق ذات معدلات الجريمة المرتفعة وأجزاء أخرى من المدينة . ويبدو أيضًا أنها تلعب دورًا كبيرًا في تفسير سبب استمرار مناطق الجريمة ، حيث تُركز معظم محاولات القضاء على هذه المناطق على التغيرات في البنية الاجتماعية أو السلوك ، والتي قد لا تُغير المواقف والمشاعر التي ثبت ارتباطها بشكل متكرر بنظريات مُحددة تُفسر أسباب ارتكاب الأفراد للجريمة .

لا شك أن الجريمة نتاج أسباب عديدة ، لذا من غير المناسب المبالغة في التركيز على أيٍّ من العوامل والتفسيرات المُختلفة التي طُرحت . على الرغم من وجود روابط مهمة بين العديد من الأبعاد العاطفية المقترحة ومختلف نظريات الجريمة ، إلا أنه لا بد من الاعتراف بأن الأبعاد المحددة أعلاه هي مجرد فرضيات في هذه المرحلة من مشروع البحث ، وهي أبعاد مستمدة بشكل مستقل من الأدبيات . ومن الواضح أنها بحاجة إلى اختبار تجريبي وتعديل ، وربما توسيع نطاقها في المستقبل . بالإضافة إلى ذلك ، يجب استكشاف العلاقات بين هذه الأبعاد العاطفية وتلك التي تم تحديدها سابقًا للمجتمعات . ويجب أن تستدعي هذه القضايا مزيدًا من الدراسة.